



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الصين وشراكاتها الاستراتيجية الشاملة في الشرق الأوسط

أيمن عبد الكريم حسين



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

الصين وشراكاتها الاستراتيجية الشاملة في الشرق الأوسط

أيمن عبد الكريم حسين*

لطالما عُدت منطقة الشرق الأوسط للكثير من القوى الكبرى مثل الصين، والولايات المتحدة، وروسيا منطقة نفوذ واهتمام متزايد؛ ويأتي هذا الاهتمام لعدة أسباب أهمها الحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية مع دول هذه المنطقة، فضلاً عن الأهمية التي تزداد كثيراً للقوى الكبرى من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية التي تجعل من هذه المنطقة سوقاً مفتوحة لمنتجات هذه الدول. وفي إطار «سعي الصين إلى تأمين الطاقة لها في المنطقة، تنظر الولايات المتحدة بطريقة إيجابية أخرى على أن المنطقة هي ضامن أساس للأمن القومي لها في الشرق الأوسط من خلال وجودها العسكري ونفوذها الجغرافي السياسي الكبير»^١؛ ومن هنا فإن الولايات المتحدة ترى وجودها في المنطقة داعماً للاستقرار والحفاظ على التنمية الاقتصادية الإقليمية، في حين ترى الصين أن وجودها مختلف تماماً عن الوجود الأمريكي، فهي تسعى إلى تأمين أمن الطاقة الخاص بها، وترى في وجود الولايات المتحدة وتحالفاتها في المنطقة تهديداً لأمنها ولاسيما في منطقة شرق آسيا ومنطقة الباسفيك.

وسعت الصين خلال العقود الثلاثة الماضية إلى اتباع استراتيجية وسياسة هادئة مكنتها من التقرب إلى دول الشرق الأوسط؛ من أجل ضمان مصالحها التجارية في المنطقة، وعدم الانحياز إلى النزاعات والخلافات المتصاعدة فيها. وعملت أيضاً على الحفاظ على التوازن السياسي والدبلوماسي والتجاري لها مع دول المنطقة بنحوٍ عام ودول الخليج بنحوٍ خاص، حيثُ زاد اهتمام الصين في المنطقة منذ مطلع الثمانينيات بعد أن أقامت الدول العربية علاقات دبلوماسية معها على نحو الاعتراف

١- أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، الصين في الشرق الأوسط - التنين الحذر، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص: ١.

* أيمن عبد الكريم حسين، باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

بجمهورية الصين الشعبية، وفتح البعثات الدبلوماسية لديها، وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما.

وليس لدى الصين حتى الوقت الحاضر استراتيجية معلنة في الشرق الأوسط؛ ويعود هذا الأمر إلى رغبتها في تجنب الخلاف مع الولايات المتحدة بالمنطقة وتداعياته، لكن هذا الأمر لم يحد بكين عن الحفاظ على علاقات جيدة مع بلدان هذه المنطقة كافة^٢؛ وهي بذلك تتجنب تعرض مصالحها إلى الخطر. والجدير بالذكر أيضاً أن الصين لم تنضم للتحالفات العسكرية مثل التحالف الدولي ضد (داعش) في العراق وسوريا، أو الدخول في تبني مواقف سياسية معادية تجاه بلدان الشرق الأوسط أو التدخل في شؤونها الداخلية.

إن ما تملكه الصين من استراتيجية شاملة في الشرق الأوسط أو شرق آسيا يتجلى في مراجعة سياستها الخارجية تجاه المنطقة، حيث تذهب سياستها نحو تأمين مصالحها الاقتصادية في جملة من الأهداف التي حددتها بكين واستطاعت تحقيقها عبر أدواتها التي استخدمتها في بناء مصالح وطنية واضحة، وإن من الأهداف التي سعت الصين إلى تحقيقها ما يأتي^٣:

١. مجال الطاقة ومشتقاتها:

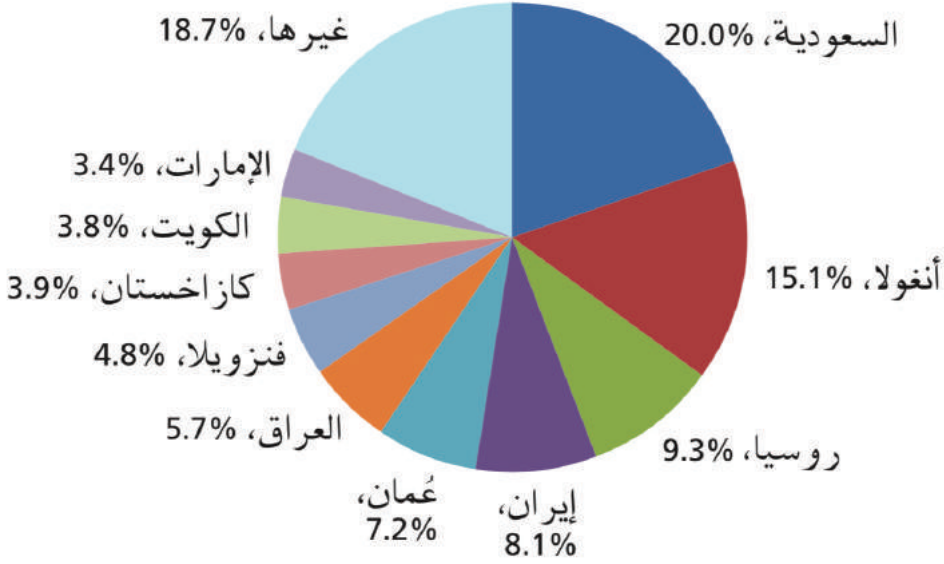
ويُعدّ هذا الهدف الرئيس أو الأساس في مصلحة الصين مع دول الشرق الأوسط، فهي تسعى إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من العلاقات بين بلدان هذه المنطقة لديمومة الحصول على الموارد الأولية للطاقة؛ حيث أصبح الشرق الأوسط المصدر الأول للنفط إلى الصين، إذ يرى بعض المحللين الصينيين أن الشرق الأوسط سيبقى مصدراً للواردات النفطية للصين، وهذه هي أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية للصين^٤.

٢- ينظر: أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، مقابلات أجريت مع باحثين وعسكريين صينيين، شنغهاي، أيلول، ٢٠١٤، ص: ٦.

٣- انظر: جون التزمان وجون غارفر، المثلث الحيوي: الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، ٢٠٠٨، ص: ٧.

٤- نقلاً عن مؤسسة راند: نيو شينتشون، مصالح الصين في الشرق الأوسط ونفوذها في المنطقة، ترجمة هاينغ شينغ، العلاقات

كبار مصدري النفط إلى الصين على وفق القيمة، 2012



المصدر: مؤسسة راند، قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة. <https://comtrade.un.org>

٢. النفوذ الجغرافي:

إن النفوذ الذي تستهدفه الصين من خلال الاستراتيجية الشاملة لها في المنطقة هو جغرافي يتمثل في توسيع نطاق نفوذها في محيطها الإقليمي في آسيا، والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وشرق آسيا؛ فهي تسعى من خلاله إلى تطوير العلاقات بينها وبين الدول، فعلى سبيل المثال: إن نسبة المواطنين الصينيين في ماليزيا تتراوح ما بين 35%-40% من نسبة السكان الأصليين استطاعت الصين استخدامهم في نشر ثقافتها، ولغتها، وفتح العديد من المراكز الثقافية التي تُعني

بالحضارة الصينية، فضلاً عن أن مبادرة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) التي أطلقها عام 2013 تحت عنوان (طريق الحرير الجديد – New Silk Road) أو تسمى غالباً (حزام واحد طريق واحد – One Belt One Road) تتضمن مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية والمشاركة في المنطقة من خلال الشركات الخاصة والشركات التي تمتلكها الدولة، فضلاً عن رجال الأعمال والأفراد والمنظمات ومراكز الدراسات والمؤسسات الثقافية^٥. وتمثل هذه المبادرة إحدى السياسات التي تطمح الصين إلى إنجاحها، وبعد الانتهاء من هذه المبادرة «ستنشئ روابط مباشرة برية وبحرية بين المناطق الصناعية الصينية في المقاطعات الشرقية، من خلال مقاطعاتها الغربية ذات الكثافة السكانية، ومن خلال الهند وروسيا وآسيا الوسطى وإيران وتركيا، وأجزاء من الشرق الأوسط، ودول شمال أفريقيا قبل أن تنتهي في أوروبا»^٦.

لقد جاء سعي الصين في زيادة نفوذها في المنطقة من خلال استراتيجيتها الاقتصادية الشاملة، فهي تهدف إلى زيادة التعاون في المنطقة في مختلف المجالات وضمان الوصول المستمر إلى موارد الطاقة فيها، وخلق فرص عمل وفرص استثمارية من خلال مشاريع البنى التحتية في المنطقة وإدارتها من خلال الشركات الصينية، والحفاظ على حصتها في سوق منطقة الشرق الأوسط لتصريف منتجاتها، وتذهب الصين إلى أبعد من ذلك في استراتيجيتها الشاملة إلى بناء نفوذ إقليمي ودولي مع الدول العربية والأفريقية؛ لغرض إعادة توازن النفوذ الاقتصادي والسياسي لها تجاه الغرب، فضلاً عن «الحفاظ على الأمن المحلي عبر منع الأيديولوجيات المتطرفة والشبكات الجهادية في المنطقة من التسلل إلى داخل الصين»^٧.

٥- الرؤية والتحرك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وزارة الخارجية ووزارة التجارة الصينية، ٢٠١٥، للمزيد انظر الرابط الآتي:

<http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t1252002.shtml>.

٦- مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، متاح على الرابط الآتي:
<http://www.bayancenter.org/2018/04/4411/>.

٧- دور الصين في الشرق الأوسط بعد الهيمنة الأمريكية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط الآتي:
<http://rawabetcenter.com/archives/45993>.

إن طموحات الصين في المنطقة أبعد من أن تكون ذات بُعد اقتصادي بحت، على الرغم من أن الشرق الأوسط يشكل سوقاً واسعةً لمنتجاتها، بل إن الصراع في المنطقة الذي أخذ يتنامى شيئاً فشيئاً جعلها تشعر بأن ذلك سيؤثر على مصالحها، وكذلك سيؤدي إلى احتمالية صعود الأيديولوجية الجهادية داخل أراضيها، فعمدت إلى العمل مع دول المنطقة بمختلف المجالات لضمان عدم تضرر تلك المصالح من جهة، وكذلك الحد من تنامي الخطر على المصالح الصينية في المنطقة من جهة أخرى، وبدأت بسياستها الشاملة منذ مدة فكان من بينها هو التعاون المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإمارات والصين الشراكة الاستراتيجية الشاملة

وصل في التاسع عشر من تموز للعام ٢٠١٨ إلى العاصمة الإماراتية أبو ظبي الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، وهي الزيارة الأولى له بعد فوزه بالانتخابات رئيساً للصين، وتُعد هذه الزيارة واحدة من أهم الزيارات التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ جاءت بعد 30 عاماً من العمل المشترك بين الدولتين في مختلف المجالات كان أبرزها الملف الاقتصادي، حيثُ بدأ العمل نحو علاقات استراتيجية حينما زار الشيخ زايد جمهورية الصين في أيار من العام ١٩٩٠ على رأس وفد رفيع المستوى لتطوير العلاقات بين البلدين^٨؛ وقد أسست هذه الزيارة والزيارات التي سبقتها تقارب وجهات النظر ووضعت الخطط الاستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية للجانبين، فضلاً عن فتح باب الاستثمارات وفرص العمل بين البلدين.

واتفقت الإمارات العربية المتحدة والصين على تعزيز التعاون في جميع المجالات وعلى مستويات أعلى، وإقامة شراكات استراتيجية شاملة تساعد في تدعيم التعاون وتكثيفه، وتعزيز التنمية المشتركة والازدهار بما يتماشى مع المصالح المشتركة للبلدين وبشعوبهم، حيثُ أكد الجانبان

٨- العلاقات الصينية الإماراتية تشهد طفرة كبيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.emaratalyom.com/politics/reports-and-translation/2015-12-10-1.848539>

أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بينهما، وخلق الثقة السياسية المتبادلة المستمرة؛ من أجل النمو السريع والشامل، فضلاً عن توسع مجالات العمل في التجارة والطاقة والاقتصاد، وقد أبرمت الإمارات مع جمهورية الصين عدة اتفاقات بمختلف المجالات وكان من بينها⁹:

• الجانب السياسي

يشهد الوضع الدولي والإقليمي الحالي تغيرات وتعقيدات متسارعة؛ الأمر الذي يتطلب مزيداً من التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية والإقليمية للتوصل إلى تفاهم مشترك، حيث يدعم الجانب الصيني الدور البناء الذي تؤديه دولة الإمارات العربية المتحدة في الشؤون الإقليمية، ودولة الإمارات تشيد بالدور الإيجابي الذي تؤديه الصين في القضايا الدولية التي تعكس العلاقات السياسية القوية، ”وسيوظف الجانبان بنحو كامل آلية التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية في البلدين لمناقشة ومعالجة التحديات الإقليمية والعالمية، وتوسيع المشاورات حول القضايا السياسية والأمنية، واستخدام الحوار لزيادة التفاهم المتبادل، وتعميق الثقة، وتوفير التعاون المشترك“¹⁰.

• الجانب الاقتصادي والمالي

أعرب الجانب الإماراتي تأييده لـ «مبادرة الحزام والطريق»، ويحرص على المشاركة في المشاريع ذات الصلة ومواصلة الدعم، ومشاركة مبادرة التعاون الدولي والأحداث المهمة الأخرى ذات الصلة، وتشيد الإمارات والصين بالنمو في حجم التبادل التجاري مع التأكيد على تصميمهما على زيادة التبادل التجاري والتكامل من خلال تعظيم الاستفادة من البنية التحتية الفريدة والمميزة والموقع

9- The UAE-China joint statement on strategic partnership,
<https://gulfnews.com/news/uae/government/full-text-uae-china-joint-statement-on-strategic-partnership-1.2254614>

10 - The UAE-China joint statement on strategic partnership,
<https://gulfnews.com/news/uae/government/full-text-uae-china-joint-statement-on-strategic-partnership-1.2254614>

الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة ك بوابة استثمارية وتجارية رئيسة لأسواق الشرق الأوسط. «يذكر أن حجم التبادل التجاري بين الصين ودولة الامارات بلغ في عام ٢٠١٤ (٥٤) مليار دولار»^{١١}، وتأمل الإمارات في زيادة ذلك مستقبلاً من خلال تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والعمالة، وآلية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال وآليات أخرى للتعاون الاقتصادي والتجاري؛ وبالتالي دفع التعاون القوي للتعاون الاقتصادي والتجاري العملي بين البلدين.

وتعمل الإمارات على تعزيز دور القطاع الخاص في كلا البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين من خلال التوظيف الأمثل للجنة الأعمال الإماراتية الصينية وغيرها من البرامج التي تهدف إلى استكشاف الفرص وبناء الشراكات في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ولاسيما في الخدمات اللوجستية، والنقل، والصناعة، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي والطاقة، ومجالات الأمن المتجدد والأمن الغذائي، فضلاً عن الأعمال التجارية وتوفير التدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي في مصلحة البلدين الجانبين.

”حرصت الصين على فتح فروع المؤسسات المصرفية في كلا البلدين بما يتوافق مع القوانين وقواعد الإشراف والإدارة في كل دولة، وتوفير الدعم المالي للتعاون التجاري والاستثمار الثنائي، وتعزيز التواصل والتعاون بين البنوك المركزية للبلدين، وكذلك التعاون بين المراكز المالية الدولية لدولة الإمارات وسوق شانغهاي للأوراق المالية“^{١٢}، وكذلك دعم التعاون في الجمارك والضرائب وحماية حقوق الملكية الفكرية.

١١- العلاقات الإماراتية - الصينية افاق جديدة للمستقبل، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=54603&y=2018&article=full>

12- The UAE-China joint statement on strategic partnership,

<https://gulffnews.com/news/uae/government/full-text-uae-china-joint-statement-on-strategic-partnership-1.2254614>

● جانب التعليم والعلوم والتكنولوجيا

حرصت الإمارات العربية المتحدة في تعاونها الاستراتيجي مع الصين في إبرام اتفاقية تطوير التعاون في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي في إطار ”برنامج الشراكة بين الصين والدول العربية في العلوم والتكنولوجيا“، وتشجيع العلماء الإماراتيين الشباب المائزين على إجراء بحوث علمية قصيرة الأجل في الصين وتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا. وفتح مراكز نقل المعلومات بين الصين والإمارات العربية المتحدة التي من شأنها أن تساعد في تعزيز الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة والتطبيقية ونشرها.

● الطاقة المتجددة والماء

حرص الجانبان على زيادة تعزيز التعاون الشامل في مجال الطاقة وتوسيع الاستثمارات المتبادلة بين البلدين في هذا الصدد، وسيستخدمون إمكانيات البلدين للتعاون في الطاقة النظيفة والمتجددة، وتطوير التعاون من أجل توليد الطاقة المتجددة، والاستخدام السلمي للطاقة النووية للحدّ من آثار تغيّر المناخ، ودعم المؤسسات البحثية من كلا الجانبين لتنفيذ مشتركة أبحاث، ويشدد البلدان على التزامهما بمواصلة دعم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومقرها أبو ظبي (إيرينا) للتعاون في آلية التنمية النظيفة (CDM)، والاستفادة منها من خلال إنشاء شركات الطاقة والمجالات الأخرى ذات الصلة.

وأضاف الجانبان دعمهما للبحث والتطوير العلمي المشترك، والتعاون في المشاريع لمواجهة تحديات ندرة مياه الشرب، ورفع كفاءة استخداماتها وضمان جودتها، وتبادل خبرتها في بناء السدود، وأكدوا أهمية التشاور وتبادل الخبرات في مجال الأمن الغذائي، والاستثمار، والتجارة الزراعية، وتأسيس أسواق المنتجات الزراعية، ومكافحة التصحر، وتحلية مياه البحر، وحقول تغيّر المناخ.

● قطاع النفط والغاز

اتفق الطرفان على تعزيز التعاون في تجارة النفط الخام واستكشاف موارد النفط والغاز الطبيعي وتطويرها، وخدمات الإنشاءات الهندسية للحقول النفطية ولشبكات مرافق التخزين الاستراتيجية، فضلاً عن تكرير المشتقات والبتروكيماويات والصناعات الأخرى، والأنشطة التجارية كافة، ورحب الجانب الصيني بأحدث التطورات في التعاون المشترك في صناعات النفط والغاز؛ حرصاً على توسيع التعاون ليشمل تجارة الخام والمنتجات وتسويقه.

● قطاع الأمن والدفاع

يسعى الجانبان على تعزيز التعاون العملي بين الجيشين في تبادل الزيارات على مستوى عالٍ بين الجيشين في مختلف القوات والأسلحة، والتدريب المشترك، وتدريب الأفراد، وأشاروا إلى أهمية التعاون في تطوير العلوم والتكنولوجيا، والدفاع في مجال المصالح المشتركة من خلال إعداد خطة عمل مشتركة تعمل على التصدي لجميع أشكال الإرهاب، وتهديد السلم والأمن الدوليين، وكذلك السعي إلى إعداد برامج متكاملة لغرض تعزيز التعاون في محاربة الفساد والجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات.

● المجال القنصلي وتسهيل حركة مواطني البلدين

أكد الطرفان على العلاقات المائزة والتاريخية التي توحد شعوبها والحقوق التي يتمتع بها مواطنو البلدين، وهم حريصون على مزيدٍ من تسهيل حركة المواطنين في البلدين من خلال اتفاقية شاملة للتنازل عن التأشيرات، وتعزيز العلاقات الإنسانية ودعم الحركة السياحية والثقافية، فضلاً عن ضمان سلامة المواطنين والشركات من كلا الجانبين.

المحصلة

تكمن أهمية الشراكة الاستراتيجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط الحصول على الطاقة والسعي إلى تحقيق طموحاتها الجغرافية بالتوسع اقتصادياً، وعدم الدخول في صراع معن مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وكذلك تعزيز دورها ووضعها في المنطقة كونها قوى عظمى، وإنها وضعت في حساباتها التوجه الاستراتيجي في المجال البحري والسيطرة عليه اقتصادياً داخل منطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا، وعملت على إقامة العلاقات مع «السعودية وإيران القوتان الرئيسيتان في المنطقة اللتان تحظيان بأهمية خاصة لدى بكين، وإقامة معهما شراكة استراتيجية فاعلة على الرغم من أن أحدهما حليف لواشنطن والآخر خلاف ذلك»^{١٣}، إلا أن الصين أخذت بالحسبان المكانة الجيوسياسية لكل منهما في المنطقة وأسست بناءً على ذلك شراكتها التجارية والاقتصادية والسياسية معهما.

إن توجه الصين نحو الإمارات جاء على حساب أن الأخيرة «تعد شريكاً استراتيجياً له ثقله بالنسبة للصين، فقد ساعد النمو السريع في العلاقات الاقتصادية بينهما على ارتفاع مؤشر التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين»^{١٤}، وإن البيئة الاستثمارية والقانونية والتجارية، فضلاً عن البنية التحتية والتسهيلات التشريعية في الإمارات وفرت الفرصة المناسبة للشراكة الصينية في مختلف المجالات، وهذا ما دعا الصين إلى إقامة أفضل صور الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وبالتالي هذا يعود بالنفع على الاقتصاد الإماراتي وجعله كمنصة لتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين البلدين.

١٣- حماية مصالح الصين الخارجية، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وثيقة السياسة العامة رقم ٤١، ٢٠١٤، <https://www.sipri.org/>.

١٤- الشراكة بين الامارات والصين ... عهد جديد من العلاقات المتينة، متاح على الرابط الآتي: <https://al-ain.com/article/officials-economic-uae-china>.

وأخيراً، جعل المناخ الاستثماري في الإمارات الرقعة الجغرافية المناسبة في خارطة طريق الحرير الصيني أو ما يسمى بـ«طريق واحد حزام واحد» الذي تأمل الصين الانتهاء منه في ٢٠٢٠، وإن الرؤية الاقتصادية الناضجة لصناع القرار الإماراتي كانت بمنزلة الجسر في تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهو ما سيعود في نهاية المطاف بالمنفعة لدولة الإمارات شعباً وقيادةً.